

لان الصفات الحاملة لا تتفاوت وان يتحد اللفظان في النوع فخرج حذر
وحذر وان يتحد في الاستغناء فخرج زمن وزمان وكذا صنف على
العام اعترض بان هذا ضمير مدلول خاص وما مدلول عام كمنته وعالم فيقول
زيد فقيم وعالم ولا تقول زيد عالم وفقه لان لذكر العام بعد الخاص فائدة
كذلك في عكسهما وما هنا ليس كذلك فان الرحمن الرحيم وصفان احدهما
خاص بخصوصه والآخر عام بطلت عليه وعلى غيره بما يعنى ذلك الموصوف
الخاص فصار المراد منهما هو صوف واحد وهو الله تعالى فلا يظلم في ذلك
تقديم الخاص على العام من تلك الحسنية اذ ليس في الرحمن ما في الرحمن وزيادة
حتى تكون على الرحمن خاصا بل العموم والخصوص من حيث الأطلاق فكان الاولى
بالتفضل بان الرحمن لما كان خاصا صار كالعلم وان يصل الى حد العلية فناسب
ان يترجم العلم كلف الرحمن فان كان هذا المراد واليه وغيره فالامر بقرينة اذ لا يقال
صوته اذ لم يتولد له لان الذي على الاختصاص كون احد اللسان بقوله
لاكونه لا يعقل وجوابه ان المبلغ من كونه تعالى فلا يكون له عقل فلا يوصف به اذ
تقرر هذا عرفته ان قوله اوله ان قوله لا يكون له عقل فانه في قوله تعالى
في كونه تعالى في قوله لا يكون له عقل فانه في قوله تعالى لا يكون له عقل
ايه اود هو الرحمن واجب عن قول اهل اليامية بان من تعينهم في كونه وفي كلام
شيخ الاسلام ان المبلغ من اطلاق لفظ الرحمن على غيره تعالى اشرف على طرفة
الاسلام كما هو المعلوم من كلام العزيز عبد الله وعلمه فلا يشك قول اهل اليامية
وجح يكون قوله اذ لا يقال اي سرها ومعاني كل الكلمات هي سموي القرآن لا يلزم
عليه طريقة الشريفي في نفسه وكذا يقال فيما بعده فتمت تبيين الفاتحة من
القرآن والسلمة من الفاتحة وانما من السلمة وقد عجب بان الشرح مع غيره
غيره في نفسه في نقطتها من اول حزمه بوضع عند ارادة رسمها بمرحوي
تتبع ومعناه ان ذاته تعالى في نظم الوجود المستند منها كل موجود
اي الحظ والباقي السلمة مستقلة ببدان في الوجود مستقلة بحدوثه اي في
او ان يمدى ما بعده ثم للترتيب المذكور في قوله للترتيب المذكور
نظروا السلمة والحدود من باب الحجة اي بداهة اسمي الحمد السلمة والحدود
بما هما متخونان منه اذ لا يوصف علمه للجمع بين الاسري والترتيب بينهما قوله

بالكتاب

بالكتاب العزيز المفتح بهما وكذا سائر الكتب السماوية لما نقل عن ابن كعب
النوسي عن اجماع علماء كل ملة على انه الله تعالى في الفتح كل كتاب باسم الله الرحمن
الدال على اسم الله الرحمن الرحيم فاحسن للكتاب كل كتاب ولا ينافيه خصوصية
نبيها ومنه بها اذ المختص اللفظ العربي بهذا الترتيب واما ما في النزل من السمان
فهو ترجمه عما في كتابه ليلقنن اذ لم يكن عربيا وان كان الكتاب نزل من السماء
عربيا لتعبر كل شي عن كتابه بلسان قومه ولا ينافيه امره عليه السلام بكتب
باسم الله اللهم اني تزول باسم الرحمن الرحيم فامر بكتبته باسم الله ان تزول فلا يدعو
اسم اودعها الرحمن فامر بكتبته باسم الله الرحمن الرحيم ان تزول اسم الخلق فامر بكتبتهما
بتمامها فانه يقتضيه عدم افتتاح القرآن بها لا احتمال عدم علمه باقتضائه ان
بها قوله الامر بكتبته بغيره فكيف يتاخر عدم علمه ان تزول اسم الخلق ولا ينافيه
ايض ان معاني الكتب نحو قوله في القرآن ومعانيه في الفاتحة ومعانيها في
السلمة فانه يقتضيه اختصاص القرآن بها لان المختص اللفظ العربي علم
هذا الترتيب كما مر قدهم ان قولهم اذ لا ينافيه بالكتاب العزيز للاقتضاء على الاسرف
او نجمع ونسجها باياها وعملها هو علمه لانها بالجملة فقط بل ما بعد
قال وضع نظره ولما كان الكتاب لا امر منه وكان اصلها واما ما قاله في قوله
كان الحزبه متضمنا للامر قال في حاشية عملا في امثاله لا يخبر بالثبوت وتركه
في معنى صاحب نعت امره وبالكتاب معانيه والبالد معنيان في اللغة
القلب يقال فلان لم يخطر باله ان يرتفعه والبالد يقال فلان وهو المناس
هنا ولذا اقتصر عليهم الشرح ونوع ارادة الاوله اي يكون في الكلام استعارة
بالكتابة حيث يسمى الامر بكتبته بجمع الالهة ثم والاعضاء والشرى واشت
له البال تجسيدا من حالهم به شرعا بان لا يكون فيهما ولا يكون وهما ولا يكون
محضا ولا جعل الشارح لم يمدد بغير السلمة فخرج الحمد في القيمة عليه على
الجمعة والمكروه فتكوه عليه وخرج الذكر المحض كما لم يزل ولا يقلب لم يسمه
وخرج بالمحض القرآن فنتطلب التسمية منه لا ينافيه على التخصيص والاحكام وخرج
ما حصل الشارح على ممدد بغير السلمة كالتمهيد في التفسير لا يرد في البال الذي
يكون مقصود الاسماء في قوله وملة الى المقصود فلا يرد ان كلاما من السلمة والحدود
امور وبالكتاب فخرج ال بقية متله ومنتسلسل واحسن من هذا الجواب